قراءة في الجلسة العادية المنعقدة في 19 ديسمبر 2017

إنجازات السلطتين في الميزان ..عمل متواصل وتعاون كبير لتشريع القوانين

عقد مجلس الأمة جلسته العادية في 19 ديسمبر 2017 أدت خلالها الحكومة الجديدة اليمين الدستورية أمام المجلس.

ووافق المجلس على تشكيل 8 لجان برلمانية مؤقتة ورفض تشكيل لجنتي الظواهر السلبية و(البدون)، وخصص ساعتين لمناقشة تداعيات القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

تشكيل الوزارة

تمت تلاوة مراسيم استقالة الحكومة وتعيين الحكومة الجديدة، وأدى رئيس وأعضاء الحكومة الجديدة اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة .

والقى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك كلمة دعا فيها إلى ضرورة إيجاد وسائل وأساليب عملية واضحة لتحقيق مرحلة جديدة من التعاون والعمل المشترك لتنفيذ الاستحقاقات الوطنية المعقودة على السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأعلن المبارك أن الحكومة ستقدم إلى مجلس الأمة برنامج عملها متوافقا مع خطة التنمية المعتمدة مشتملا على الأدوات والبرامج التنفيذية والزمنية لتنفيذ الرؤى المحققة لتطلعات أهل الكويت جميعًا إلى غد مشرق أفضل.

نائبين الحميضي

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال تأبين المجلس النائب الراحل يعقوب الحميضي، إنه كان مثالا للسياسي الخلوق ونموذجًا يصعب تكراره وكان يمثل تجسيدًا حقيقيًا لمن يضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل شيء.

الرسائل الواردة

نظر المجلس في بند الأوراق والرسائل الواردة وانتهى إلى القرارات الآتية:

اطلع المجلس على رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة عيد الفطر السعيد ورسالة سموه بالشكر على التهنئة بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

واطلع المجلس على رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة الذكرى الثالثة على قيام منظمة الأمم المتحدة بإطلاقها لقب (قائد للعمل الإنساني) على سموه وتسمية دولة الكويت (مركزًا للعمل الإنساني).

واطلع المجلس على رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشيد فيها بموقف رئيس مجلس الأمة المشرف في الجلسة الختامية لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، والذي يجسد جليًا موقف دولة الكويت الداعم للأشقاء الفلسطينيين.

اطلع المجلس على رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بنجاح الفحوصات الطبية التي أجراها.

اطلع المجلس على رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة عقد ونجاح أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون والتي استضافتها دولة الكويت في الخامس من شهر ديسمبر 2017.

اطلع المجلس على رسالة من حضرة صاحب السمو أمير البلاد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بمناسبة رفع الإيقاف الرياضي عن كرة القدم الكويتية من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا».

اطلع المجلس على رسالة من سمو ولي العهد يشكر فيها رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم سموه بحلول عيد الفطر المبارك ورسالة سموه بالشكر على التهنئة بحلول عيد الأضحى المبارك.

وافق المجلس على رسالة من رئيس ديوان المحاسبة بالإنابة يطلب فيها تمديد فترة تقديم التقرير التفصيلي عن نتائج فحص ورقابة نقطة الارتباط الكويتية لمشاريع البيئة من النصف الأول من عام 2017 إلى نهاية عام 2017 بسبب إعادة تشكيل الفريق وتطوير أعماله.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة يطلب فيها الموافقة على تمديد عمل اللجنة لمدة شهر.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة العرائض والشكاوى يطلب فيها إحالة الشكاوى ذوات الأرقام (93 و115 و135) المتعلقة بوظيفة معيد بعثة بجامعة الكويت، إلى لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بصفتها اللجنة المختصة إعمالا لحكم المادة (156) من اللائحة الداخلية.

وافق المجلس على استقالة النائب محمد الهدية من عضوية لجنة المرافق العامة.

وافق المجلس على طلب النائب علي الدقباسي والتي تقدم بموجبه باستقالته من عضوية لجنة الشؤون الخارجية.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة المرافق العامة يطلب فيها رد التقرير الأول المقدم من اللجنة في دور الانعقاد الثاني عن الاقتراح برغبة المقدم من العضو د.حمود الخضير والمدرج على جدول أعمال المجلس تحت بند «الإحالات»، وذلك لأن المجلس سبق أن وافق عليه في جلسته بتاريخ 23/05/2017 وأحيل على الحكومة.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون الخارجية يطلب فيها إحالة مشروعين بقانونين في شأن اتفاقية ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، إلى اللجنة المالية، لإبداء الرأي فيهما من الجوانب الفنية والمالية والإدارية ثم إعادتهما إلى لجنة الشؤون الخارجية لإعداد التقرير النهائي في شأنهما وتقديمه إلى المجلس.

وافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها إحالة ثلاثة اقتراحات بقوانين مدرجة حاليًا على جدول أعمال لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد بشأن إنشاء محفظة مالية «صندوق» لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة، إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية للارتباط، عملا بالمادة (99) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وافق المجلس على سحب الرسالة المقدمة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها إحالة الاقتراحات بقوانين بشأن الوظائف القيادية من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بصفتها اللجنة المختصة لتتمكن من تقديم تقريرها في هذا الشأن إلى المجلس.

نوه رئيس مجلس الأمة إلى إحالة مكتب المجلس إلى اللجنة التشريعية والقانونية الرسالة المقدمة من النائب عادل الدمخي بخصوص عدم جواز اتخاذ أي إجراء جزائي ضد عضو مجلس الأمة إلا بعد رفع الحصانة عنه، إلى اللجنة التشريعية لبحث مدى دستوريتها وعرضها على المجلس.

وافق المجلس على رسالة واردة من النائب صالح عاشور بإلزام الحكومة بالإجابة عن الأسئلة البرلمانية باللغة العربية.

الأسئلة

ناقش مجلس الأمة سؤالًا من النائب رياض العدساني موجهًا إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

كما ناقش المجلس سؤالًا من النائب عبدالله فهاد موجهًا إلى وزير الأشغال عن حل مشكلة تطاير الحصى.

تشكيل اللجان المؤقتة

وافق مجلس الأمة على تشكيل 8 لجان برلمانية مؤقتة ورفض تشكيل لجنتي الظواهر السلبية والمقيمين بصورة غير قانونية.

وتم تشكيل اللجان الثمان بالتزكية حيث زكي سبعة أعضاء للجنة حقوق الإنسان، وهم النواب ثامر السويط ود.وليد الطبطبائي ود.جمعان الحربش ود.عادل الدمخي ومحمد هايف ود.خليل عبدالله وحمد الهرشاني.

وشكل المجلس لجنة الإحلال وأزمة التوظيف وزكي لعضويتها النواب صفاء الهاشم وخليل الصالح ود. خليل أبل ومحمد الدلال وصالح عاشور.

وضمت لجنة البيئة في عضويتها 3 نواب هم د.عادل الدمخي وعبدالله فهاد ود. محمد الحويلة.

وضمت لجنة المرأة والأسرة في عضويتها 3 نواب هم صفاء الهاشم ود.عبدالكريم الكندري وصالح عاشور.

وتشكلت لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة من 3 نواب هم نايف المرداس وفراج العربيد ومبارك الحجرف.

وضمت لجنة تحسين بيئة الأعمال 7 نواب هم يوسف الفضالة وفراج العربيد والحميدي السبيعي وراكان النصف وعمر الطبطبائي وأسامة الشاهين وأحمد الفضل.

وضمت لجنة الإسكان 5 نواب هم راكان النصف وفيصل الكندري وماجد المطيري ومبارك الحريص وطلال الجلال.

وتشكلت لجنة شؤون الشباب والرياضة من 5 نواب هم أحمد الفضل ود.خليل أبل وعبدالوهاب البابطين وفيصل الكندري وصلاح خورشيد.

ورفض المجلس تشكيل لجنة دراسة الظواهر السلبية بموافقة 17 ورفض 35 من إجمالي الحضور 52.

كما رفض المجلس تشكيل لجنة دراسة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية البدون بموافقة 18 ورفض 29 من إجمالي الحضور 47

وفوض المجلس مكتب المجلس بوضع تواريخ لعقد جلسات في شهر يناير (2018) لتدارك الجلسات التي لم تعقد أثناء فترة تشكيل الحكومة.

ساعتان بشأن القدس

وافق المجلس على طلب بتخصيص ساعتين لمناقشة القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة.

وأشاد نواب بمواقف صاحب السمو أمير البلاد من قضية القدس، مؤكدين أن مواقف سموه الداعمة للحق الفلسطيني هي موضع فخر لكل كويتي.

وأشادوا بجهود رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وتبنيه القضية الفلسطينية والسعي الدائم لحشد موقف برلماني دولي تجاه الانتهاكات الإسرائيلية.

وأعربوا عن ارتياحهم لجهود الخارجية الكويتية، مؤكدين أن موقف قيادة وحكومة وبرلمان الكويت موضع فخر واعتزاز لكل كويتي.

من جهته قال نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد إن الكويت ستواصل دعمها الأشقاء الفلسطينيين من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن وتحريك عملية السلام في الشرق الأوسط وإيجاد حل نهائي لها.

وأضاف الخالد أن هذا يأتي انطلاقا من موقف الحكومة المبدئي والثابت والتاريخي المساند للحق الفلسطيني بما يوافق سجل الدعم الحافل السياسي والاقتصادي الذي قدمته دولة الكويت لفلسطين وشعبها الشقيق.

التعاون بين المجلس والحكومة طريق التنمية

لتخفيف الضغط على المستشفيات

عسكر يقترح تجهيز مستوصفات الفروانية والجهراء وفتحها 24 ساعة

■ مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستوصفات هي خط الدفاع الصحي الأول للجميع

■ العمل على تغطية النقص الموجود في عدد الأطباء وخصوصاً بعيادات الأسنان

عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي أنه تقدم باقتراح برغبة لتجهيز المستوصفات في محافظتي الجهراء والفروانية لتصبح مراكز صحية متكاملة وذلك بفتح المختبرات، وعيادات الأطفال، وقسم أشعة الأسنان، وعيادة أمراض النساء والحوامل، بصفة دائمة.

ونص الاقتراح على ما يلي: تحت المادة الحادية عشرة من الدستور على (أن الدولة تكفل المعونة للمواطنين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الصحي والاجتماعي والمؤونة الاجتماعية والرعاية الصحية)، وإن مراكز الرعاية الصحية الأولية المستوصفات هي خط الدفاع الصحي الأول للجميع، حيث تقدم العلاجات الوقائية والعلاجية والتأهيلية، وبما أن كلا من محافظتي الجهراء والفروانية من المحافظات ذات الكثافة العالية ولا يخدمها سوى مستشفياتنا لا تستوعب طاقته خدمة سكان المحافظتين لكثرة المراجعين لهذا المستشفى ونقلة المستوصفات في المنطقة وضعف الإمكانيات في بعض مستوصفات محافظتي الجهراء والفروانية.

وذلك لتخفيف الضغط على مستشفى الجهراء والفروانية وزيادة مشاركة الرعاية الصحية الأولية في علاج حالات الطوارئ وكذلك لتخفيف العبء على قاطني هاتين المحافظتين.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح التالي:

1 – تجهيز المستوصفات الموجودة في محافظتي الجهراء والفروانية لتصبح مراكز صحية متكاملة لخدمة سكان المحافظتين وذلك من خلال إضافة الخدمات الطبية الأساسية والمساندة وذلك بفتح كل من (المختبرات بصفة دائمة، وعيادات الأطفال بصفة دائمة ومستمرة، وقسم أشعة الأسنان، عيادة أمراض النساء والحوامل، عيادة التغذية) وتزويدها بأحدث الأجهزة والتقنيات والمستلزمات الطبية الحديثة، وكذلك تزويدها بأسعاف ثابتة لنقل المرضى على مدار الساعة.

2 – العمل على تغطية النقص الموجود في عدد الأطباء وخصوصًا عيادة الأسنان.

3 – تمديد ساعات العمل في المستوصفات لتعمل على مدار 24 ساعة يوميًا وعدم إغلاقها في الإجازات والعطل الرسمية.

لقطة من الازدحام في مستشفى الجهراء

دققت على 1024 شخصاً بإشراف وقيادة وكيل وزارة الداخلية

حملة أمنية شاملة على منطقة أمغرة تسفر عن إبعاد 280 و تحرير 300 مخالفة مرورية وحجز 15 مركبة

■ مداهمة بعض الأماكن التي يكثر فيها العزاب والعمالة المخالفة و السائبة للتأكد من وضعهم القانوني

■ الحملات الأمنية والإجراءات الوقائية مستمرة للقضاء على بؤر الفساد والإجرام ومخالفي القوانين

التدقيق على التبوتيات

استكمالا للحملات الأمنية الشاملة والموسعة التي تقوم بها وزارة الداخلية لفرض هيبة وسيادة القانون وملاحقة المخالفين والمطلوبين انطلقت أمس حملة أمنية شاملة على منطقة أمغرة وسكراب أمغرة بقيادة وحضور وكيل وزارة الداخلية يرافقه وكيل الوزارة المساعد لشؤون الجنسية . وبمشاركة عدد من القيادات الأمنية في الأمن العام ،حيث قامت أجهزة الأمن المشاركة في الحملة بإغلاق منطقة محلات سكراب أمغرة في إطار خطة تناولت كافة محاور وآليات العمليات الميدانية والاستعداد المكثف وتوفير الدعم والإسناد اللازم لها، وتم توجيه عناصر القوة إلى الإنتشار في الشوارع والطرقات للتدقيق على مرتاديها وضبط كافة المطلوبين على ذمة قضايا والمخالفين للقانون، وبعد اتخاذ الإجراء القانوني اللازم تمت مداهمة بعض الأماكن التي يكثر فيها العزاب والعمالة المخالفة و السائبة وذلك للتأكد من وضعهم القانوني وسجلهم الجنائي، كما اتخذت القيادات الميدانية للعمليات الأمنية كافة الوسائل والتدابير اللازمة لإحكام السيطرة على جميع منافذ منطقة العمليات الميدانية لمنع هروب المطلوبين والمخالفين.

وقد أسفرت الحملة عن التدقيق على "1024" شخصا تم الافراج عن "744" بعد تقديم اوراقهم التبوتية وتم تحويل "280" شخصا إلى إدارة الابعاد حيث كانت مخالفاتهم على النحو التالي "43" مطلوب تغيب و "46" مخالفا لقانون الإقامة و "80" بدون اثبات و "4" مطلوب مدني و "45" انتهاء إقامة و "60" مادة 20 و "2" مخدرات وخمور وتم تحرير "300" مخالفة مرورية وحجز "15" مركبة إلى كراج حجز المرور.

وتؤكد الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية أن الحملات الأمنية مستمرة وذلك وفق الواقع الميداني وما يتطلبه ذلك من إجراءات أمنية وقائية للقضاء على بؤر الفساد والإجرام ومخالفي القوانين.

وتحث الإدارة المواطنين والمقيمين على ضرورة التعاون مع رجال الأمن بعدم إيواء أو التستر على أي مخالف للقوانين أو مطلوب للعدالة تجنبا للوقوع تحت طائلة القانون.

وتشدد الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية على ضرورة أن يحمل الجميع اثباتاتهم الشخصية سواءً كان مواطنا أو مقيما حتى يتجنبوا التوقيف والاشتباه بهم ومساءلتهم.

■ ضرورة التعاون مع رجال الأمن بعدم إيواء أو التستر على أي مخالف للقوانين أو مطلوب للعدالة

■ المواطنون والمقيمون مطالبون بحمل إثباتاتهم الشخصية حتى يتجنبوا التوقيف والاشتباه بهم ومساءلتهم

المخالفون إلى الإبعاد